طالبت بتشكيل لجنة تقصي حقائق بانتخابات القطاعات الحكومية

«التعليمية»: فؤجئنا وصُدمنا بـ «تسريب» اختبارات القبول في القطاع النفطي

المطر: اتضح لنا أن الامتحانات غير علمية ومن يقوم عليها «مركز التميز» كانت عليه ملاحظات من قبل «المحاسبة»

نحن أمام خلل خطير يستدعي منا وقفة جادة وعلى وزيري التربية والنفط الوقوف على هذه المشاكل

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها أمس الخميس تكليف المجلس للجنة ببحث معايير إعداد اختبارات القبول في الوظائف بمختلف الجهات والهيئات الحكومية، والآلية المتبعة في هذا الشأن، بحضور مدير جامعة الكويت وعدد من قياداتها.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت بإسهاب اختبارات القدرات التي تنظمها جامعة الكويت للتعيين في عدد من الجهات الحكومية، وآخرها اختبار القدرات للقبول في القطاع النفطي.

وبين أن اللجنة تفاجأت وانصدمت بأن هذه الاختبارات تسربت والدليل على ذلك أنه اتضح للجنة تحقيق شكلتها جامعة الكويت بشأن الاختبارات السابقة التي أقامتها وزارة العدل للقبول بإدارة الخبراء أن هناك درجات كاملة للمتقدمين الحاصلين على المراكز الثلاثة الأولى، ووجود قرابات مباشرة لمعدي هذه الاختبارات ولذلك تم استبعادها.

وقال المطر «ما ورد من معلومات فيما يخص اختبارات إدارة الخبراء بوزارة العدل، يدل على أن تعبير شباب الكويت عن آرائهم وألمهم من الاختبارات الأخيرة في القطاع النفطي ووزارة الخارجية هو تعبير حقيقي ومستحق».

وأضاف إنه « اتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن الاختبارات غير علمية ومن يقوم عليها «مركز التميز» كانت عليه ملاحظات من قبل ديوان المحاسبة»، مضيفا إن جامعة الكويت وقعت مع المركز وهو ليس لديه صفة أو تخصص.

وتساءل المطر « كيف لهذا المركز غير المتخصص أن ينظم اختبارات لمواد علمية وتحديدا الهندسة في القطاع النفطي؟، مستغربا عدم علم الإدارة الجامعية الحالية عن آلية هذه الاختبارات ومن أعدها وما الأسماء التي تم الاستعانة من قبل مركز التميز التابع للعلوم الإدارية.

وكشف المطر عن تعهد مدير الجامعة بتشكيل لجنة تقصي حقائق يوم الأحد المقبل في قضية تسريب اختبارات القطاعات الحكومية، مشيرا إلى وجود سابقة خطيرة بتسريب اختبارات القبول في إدارة الخبراء بوزارة العدل.

وأكد أن اللجنة في انتظار نتائج لجنة تقصي الحقائق مشددا على أن ما يحدث في الاختبارات السائدة وتحويل الحقوق إلى غير المستحقين من المتفوقين خلل خطير يستدعي وقفة جادة .

واستغرب قيام إدارة جامعية غير متخصصة وليست مركز وجهة إدارية بإعداد اختبارات لتخصصات علمية ولا تعلم إدارة الجامعة بآلية هذه الاختبارات، قائلا «نحن أمام خلل خطير يستدعي منا وقفة جادة وعلى وزير التربية ووزير التعليم العالي الوقوف على هذه المشاكل وكذلك على وزير النفط لأن نسخة من الاختبارات موجودة لدى القطاع النفطي».

وأكد المطر استمرار اللجنة في كشف الحقائق ومحاسبة المتخاذلين في قضية تسرب هذه الاختبارات والعمل على وضع آلية محددة لضبط جودة ونوعية وآلية وشفافية الاختبارات، مبينا أنه سيكون على تواصل مباشر مع مدير الجامعة بعد تشكيل لجنة تقصي الحقائق يوم الأحد المقبل.

جانب من اجتماع لجنة شؤون التعليم البرلمانية

لفت إلى أن الدول المحيطة بنا ترتب أوضاعها تنفيذا لحالة طوارئ قد تحدث

الطمار لأحمد النواف: ضرورة اختيار وزراء قادرين على معالجة سوء الإدارة

طالب النائب خالد الطمار سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف بضرورة حسن اختيار الوزراء في الحكومة الجديدة القادرين على معالجة سوء الإدارة في وزاراتهم حتى لا ترجع البلد إلى المربع الأول.

وأضاف الطمار في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن المسؤول الأول والأخير عما تعانيه البلد هو السلطة التنفيذية كونها مهيمنة على جميع السلطات والقرارات وكذلك الأموال ، متسائلا «هل الحكومة مستوعبة ما تعانيه البلد من فساد ومفسدين؟».

ولفت الطمار إلى أن الدول المحيطة بنا ترتب أوضاعها تنفيذا لحالة طوارئ من الممكن أن تحصل، بينما الكويت أغلب المناصب الحكومية شاغرة والحكومة والبلد بأكمله يدار بالتكليف.

واستغرب الطمار وجود 70 ٪ من قيادات البلد بالتكليف، مشيراً إلى أن وزير الدفاع ورئيس الأركان ومدير عام الاستخبارات كلهم بالتكليف حتى وزارة الداخلية أكثر من 70٪ من قياداتها بالتكليف، مؤكدا أن الوضع في الدولة تعيس إلى أبعد الحدود.

وأشار الطمار إلى أن الحكومة قدمت استقالتها في يناير الماضي وهي استقالة غير مبررة تبين أن الحكومة غير قادرة على تحمل المسؤولية ، مشيرا إلى أن الاستقالة عطلت مصالح الناس والبلد وأوقفت عمليات النقل والتعيين وشلت البلد.

وأضاف» إننا نتحسر على شوارع دول فقيرة وقريبة من الكويت كونها أفضل من شوارعنا رغم أننا دولة ولله الحمد صغيرة وغنية».

وبين أن هناك سوء إدارة في الجانب التعليمي والصحي وأغلب جهات الحكومة وشللا في حركة البلد في نواحيها كافة، قائلا «إن هذا الأمر محزن والمواطنون منزعجون مما يحصل في الدولة ولا بارك الله في مجلس لا يقف مع الشعب «.

واستغرب الطمار من انزعاج الوزراء من الأسئلة البرلمانية، ومنهم من يطالب النواب بعدم تشريع قوانين تكون فيها كلفة مالية على الدولة، مؤكدا أن أساس عمل السلطة التشريعية هو الرقابة والتشريع وهذا يستوجب أن نوجه أسئلة وأن نقدم مشاريع بقوانين.

وأوضح» خرجنا من رحم الشعب ونحن من يشعر بهم ولا مانع لدينا في استخدام أدواتنا الدستورية»، مضيفا إن الوزير عليه أن يشكر النواب على اسئلتهم التي كشفت عن مكامن كثيرة للفساد منها «صندوق الجيش وضيافة الداخلية وقضية البنغالي» وغيرها من السرقات في جهات الدولة.

وشدد الطمار على أن اكثر من 90 ٪ من مشاكل البلد تتحملها الحكومة بسبب سوء إدارتها مشيرا إلى أن بعض الوزراء لايستطيعون السيطرة على وزاراتهم .

خالد الطمار

أكد أن عطاءها مشهود في المجالات كافة

خليل الصالح: على الحكومة تمكين المرأة وتفعيل القوانين المتعلقة بحقوقها

دعا رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفل النائب خليل الصالح، الحكومة إلى التحرك جديا لتمكين المرأة وتطوير وتفعيل القوانين المتعلقة بحقوقها وتحسين أوضاعها المعيشية والاجتماعية.

وأكد الصالح في تصريح بمناسبة اليوم العالمي للمرأة « إن عطاء المرأة الكويتية مشهود في المجالات كافة والقطاعات، بداية من رعاية النشء وانتهاء بشراكتها الجوهرية في المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية»، مشددا على أن المسؤولية مضاعفة على السلطتين التشريعية والتنفيذية في تعظيم دور المرأة خلال المرحلة المقبلة.

وشدد الصالح على أهمية الدفع بالمقترحات التي تعزز مكانة المرأة وتحميها ، مشيرا إلى أن لجنة المرأة والأسرة شرعت في دراسة قضايا المرأة بهدف الخروج بحلول حاسمة لها، وأحالت أول تقاريرها إلى المجلس متضمنا أوجه الخلل في تطبيق قانون الحماية من العنف الأسري.

وانتقد الصالح التقاعس الحكومي في تنفيذ قانون الحماية من العنف الأسري وإنشاء مراكز إيواء المعنفات، مشيرا إلى أن القانون صدر في العام 2020 وحتى الآن لم تصدر اللائحة التنفيذية له، وهذا التقاعس يحمل الحكومة مسؤولية كبيرة خصوصا في ظل تزايد قضايا العنف ضد المرأة.

وأوضح أن هناك حزمة من المقترحات يجب أن تحظى بأولوية لدى المجلس والحكومة، تشمل قضايا السكن والحقوق المدنية والاجتماعية والتوظيف.

خليل الصالح

طلب منه كشفا بأسماء أعضاء لجنة التعيينات المختصة باختبارات القطاع النفطي

شمس للملا: هل عدد عمال إدارة إطفاء شركة نفط الكويت يكفي لتغطية جميع الحقول؟

وجه النائب هاني شمس سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط د.بدر الملا، بشأن إدارة إطفاء شركة نفط الكويت، والتعيينات في القطاع النفطي ونصت الأسئلة على ما يلي:

السؤال الأول

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – عدد عمال إدارة إطفاء شركة نفط الكويت، وهل عددهم يكفي لتغطية جميع الحقول النفطية؟

2 – عدد الحقول النفطية التي تغطيها إدارة إطفاء شركة نفط الكويت، وهل يوجد في الحقول النفطية مراكز إطفاء مختصة في كل حقل؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى تزويدي بخطة إدارة إطفاء شركة نفط الكويت لتأمين جميع الحقول النفطية.

3 – هل يوجد مركز إطفاء في حقل المقوع؟ إذا كانت الإجابة النفي، فهل يوجد مركز إطفاء قادر على تغطية حقل المقوع بالإضافة لحقل آخر؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان كيفية معالجة هذا الخلل في الأمن والسلامة، مع تزويدي بصورة ضوئية باسم مركز الإطفاء الذي يقوم بتغطية حقل المقوع وعدد العاملين فيه ومسمياتهم الوظيفية.

4 – ما آلية التدوير السنوي المعتمدة في إدارة إطفاء نفط الكويت لمن هم في الدرجة 13 وأقل ولمن هم في الدرجة 14 وما فوق؟ وما المعايير التدوير السنوي؟ وهل هناك معفيون من التدوير السنوي في آخر عامين؟ إذا الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بكشف بأسمائهم ومهامهم ومسمياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية، والحقول التي يعملون فيها.

5 – هل يُحتسب للمعفيين من التدوير السنوي «بدل طريق لمناطق أخرى» غير بدل الطريق المستحق للمنطقة نفسها التي يعملون فيها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالبدلات التي تصرف لهم؟

–6 ما آلية التقييم السنوي للعاملين في إدارة إطفاء شركة نفط الكويت؟

7 – هل يُستخدم نظام الأوراكل في التقييم السنوي للعاملين في إدارة شركة نفط الكويت من المسؤول المباشر؟

8 – هل آليات استخراج النفط تخضع للصيانة بشكل دوري؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعقود صيانة الآليات.

السؤال الثاني

أعلنت شركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية عن وظائف لحديثي التخرج من حملة الدبلوم والبكالوريوس في شهر سبتمبر الماضي كل على حدة، للتخصصات الفنية حيث كان إعلان شركة نفط الكويت يحتوي على تخصصات (دبلوم الاستكشاف والتطوير، دبلوم الانتاج والتصدير، دبلوم الصناعات الكيميائية، دبلوم مختبرات كيمياء تطبيقية، بكالوريوس علوم جيولوجيا، بكالوريوس هندسة البترول) وإعلان شركة البترول الوطنية الكويتية يحتوي على (بكالوريوس علوم الكيمياء، بكالوريوس علوم الكمبيوتر، بكالوريوس الهندسة الميكانيكية، بكالوريوس الهندسة الصناعية، بكالوريوس الهندسة الكهربائية، بكالوريوس هندسة الكمبيوتر، بكالوريوس الهندسة الكيميائية) وقد حصرت الشركات النفطية المذكورة أعلاه المستوفين للشروط والذين يحق لهم التقدم لهذه الوظائف ودخول واجتياز اختبارات اللغة الانجليزية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بأسماء أعضاء لجنة التعيينات المختصة باختبارات القطاع النفطي، مع تزويدي بصورة ضوئية من القرارات الصادرة بالموافقة على أسماء المعينين والمرفوضين.

2 – كشف بعدد المتقدمين من الكويتيين للتعيين في القطاع النفطي، على أن يتضمن تحديد أسماء الناجحين والراسبين ودرجاتهم في اختبار اللغة الانجليزية بالإضافة إلى درجاتهم الجامعية وتخصصاتهم العلمية.

3 – ما احتياجات الوزارة سنويا للتعيين في القطاع النفطي؟ مع تزويدي بالدراسة السنوية للحاجة في التعيين بالتخصصات المطلوبة – إن وجدت–.

4 – كشف بعدد المستوفين للشروط والذين تقدموا لاختبارات اللغة الانجليزية لكل تخصص على حدة.

–5 كشف بعدد الذين اجتازوا اختبارات اللغة الانجليزية لكل تخصص على حدة.

–6 كشف بعدد الذين اجتازوا اختبارات التخصص لكل تخصص على حدة.

7 – ما أسباب إبرام مؤسسة البترول الوطنية الكويتية والشركات النفطية لعقد مع مركز التميز بكلية العلوم الإدارية دون غيره؟ على الرغم من وجود مراكز تخصصية أخرى لدى جامعة الكويت تتبع الكليات العلمية مثل مراكز كلية الهندسة والبترول أو مراكز كلية العلوم أو مركز التقييم والقياس المتخصص باختبار القدرات الأكاديمية في كل المجالات وعلى مستوى جامعة الكويت بأكملها؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الاتفاقية مع مركز التميز.

8 – ما الأسباب التي دعت مركز التميز في جامعة الكويت إلى تقليل مدة اختبار التخصص إلى 55 دقيقة بدلا عن 75 دقيقة كما كان معمولا به باختبارات التخصص السابقة في القطاع النفطي على الرغم من تطابق عدد الأسئلة في الإعلانات السابقة 40 سؤالا؟

9 – هل أخذت موافقة مؤسسة البترول الوطنية الكويتية أو الشركات النفطية على تقليل مدة اختبار التخصص؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المراسلات بين القطاع النفطي ومركز التميز بشأن الموافقة على تقليل مدة اختبار التخصص على الرغم من تطابق عدد الأسئلة بما كان معمولا به سابقا.

10 – ما الأسباب التي أدت بمركز التميز في جامعة الكويت بوضع آلية الاختبار بهذه الطريقة التي لا يُسمح للطالب بالعودة للأسئلة مرة أخرى وظهورها لمرة واحدة فقط في الشاشة عكس ما كان معمولا به بالاختبارات في الإعلانات السابقة؟ وهل أخذت موافقة مؤسسة البترول الوطنية الكويتية أو الشركات النفطية على ذلك؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمراسلات الدالة مع ذكر الأسباب التي أدت إلى الموافقة على هذا الطلب.

11 – هل سبق أن خفضت الدرجة المقررة للنجاح باختبارات التخصص (Curve) خلال السنوات العشر السابقة منذ أن طبق نظام التوظيف المركزي في إعلانات القبول؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تحديد الأسباب مع تزويدي بكشف بعدد المجتازين للاختبارات قبل التخفيض وبعد تطبيق التخفيض.

12 – هل يوجد تواصل مع وزارة التعليم العالي لتقليل بعثات التخصصات التي لا يحتاجها القطاع النفطي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المراسلات.

هاني شمس